طويل مع الحركة الفدائية الفلسطينية: فبوسع بيلي أن المثل السياسي الذي قدمه الفدائيون، قبل اي انجاز عسكري، هو الذي اضطر العرش الهاشمي إلى تبني موقف لين ومرن تجاه الحركة الناشئة. إلا ان اضطرار العرش إلى المساومة امام التأييد الجماهيري للفدائيين ووسط الضغوط العربية (التي دفعتها مصالح تلك الدول الذاتية) لم يبلغ حالة الصراع. وخاصة ان اسرائيل اتخذت العمل العسكري الفلسطيني ذريعة لضرب الاردن. وقد ادى هذا الوضع، بعد معركة الكرامة في آذار (مارس) ١٩٦٨، إلى قيام «دولة داخل الدولة» في الاردن. ويظهر في السرد، عند هذه النقطة، موقف المؤلف العدائي، حيث يشير إلى فتح المكاتب الفلسطينية في المدن الرئيسة على أنه عمل غير مقبول لأنه يضع الاهداف العسكرية بين المدنيين ولأنه ينقض السيادة الأردنية. ويموّه المؤلف حقيقة تنامي الحركة الفدائية إلى حد جعلها موجودة في كل قرية ومدينة ومخيم، عما يفترض، منطقياً، إيجاد مكاتب وادارات سياسية وتنظيمية واجتماعية ومالية وما شابهها. غير ان الجريمة هي في قيام اسرائيل بضرب كافة انواع الاهداف دون تمييز. ويؤكد هذا التناقض إقرار المؤلف بأن الـ «دائريين» اداروا الخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية لآلاف الفلسطينيين (وقد اعتبر بيلي ذلك العمل الحيوي انتقاصاً من السيادة الأردنية أيضاً. وليس مساهمة انسانية بناءة)، فكيف «سيديرونها» بلا وجود بين المدنيين؟

يتتبع المؤلف تطور الاحداث خلال هذه الفترة التاريخية، فيلاحظ نمط التصاعد في العمل الفدائي والعمل المضاد الاسرائيلي وفي سعي الحكومة الأردنية إلى استعادة سيطرتها كاملة. فاذا كانت معركة الكرامة هي التي أطلقت سراح الحركة الفدائية (يزعم بيلي ان ١٥٠٠ إسرائيلي فقط اشتركوا في المعركة، بهدف التقليل من شأنها ومن حجم الفشل الاسرائيلي، علماً ان المؤرخين العسكريين جميعاً يؤكدون بلوغ القوة المهاجمة ثلاثة ألوية ـ حوالى ١٢ الف رجل) فهي، ايضاً، التي رفعت دورة العنف والعنف المضاد الى مستوى أعلى وشحنت الصراع السياسي الحكومي الأردني ـ الفدائي بحدة وخطورة شديدتين. وهكذا، فقد سعى النظام الاردني إلى تقييد العمل الفدائي وفرض الاتفاقات التي تُبعد النشاط العسكري عن مناطق معينة كميناء العقبة. وادت هذه المحاولات إلى صدامات عدة بين الطرفين في ١٩٦٨ و١٩٦٩، حتى بدا الصراع يخرج عن نطاق السيطرة ليدخل جرش داخل العاصمة في اوائل العام ١٩٧٠. ويراجع المؤلف هذا السير للاحداث بموازاة التطورات الاقليمية مثل اشتعال حرب الاستنزاف المصرية ـ الاسرائيلية والمبادرات الدبلوماسية الأميركية (روجرز وسيسكو). وقد تقلبت اوضاع الحكومة الأردنية باستمرار، فتارة تتشدد وتارة تتراجع، حتى أدت احداث شباط (فبراير) وحزيران (يونيو) ١٩٧٠ إلى تفاقم المشكلة بحيث بات الصدام الشامل حتمياً.

يدور الفصل الثالث «طرد م.ت.ف.» حول ذلك الصدام، فيتخذ بيلي الصراع السياسي في ربيع العام ١٩٧٠ حول مبادرة سيسكو كنقطة بداية، ليمر باحداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ومعارك جرش ـ عجلون في تموز (يوليو) ١٩٧١، وليصل نقطة النهاية في مشروع المملكة المتحدة الذي عرضه الملك حسين في آذار (مارس) ١٩٧٢. ويلاحظ المؤلف اهمية التطورات على الجبهة المصرية، من قبول وقف اطلاق النار مع اسرائيل وقبول مشروع روجرز في صيف ١٩٧٠، ليشكل الوضع الاقليمي المؤاتي لعزل م.ت.ف. والتحرك ضدها ويضيف بيلي ان تحسن العلاقات الفلسطينية ـ المصرية، بعد احداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، لم يكف لحماية م.ت.ف. من معارك صيف العام ١٩٧١ والانتقال النهائي الى سوريا ولبنان. إلا انه يبالغ في تحليل مدى وطبيعة عداء التنظيمات الفدائية للنظام الاردني حين يدّعي بأنها اعتبرت الأردن جزءاً من فلسطين، وكأنه يُهيىء القارئ لمقولة تحويل الاردن إلى دولة فلسطينية بحجة ان حتى الفلسطينيين يعتقدون بذلك. ويساهم بيلي في تشويه النص بالاخطاء التاريخية الأخرى التي يرتكبها ليدعم طرحه، مثل التأكيد أن الفدائيين سيطروا على مدينة إربد واعلنوا قيام «السلطة الشعبية» فيها قبل إعلان الحكومة العسكرية في عمان في ١٦ أيلول (سبتمبر) وليس بعده، ومثل الاصرار على تسمية الجيش العربي الاردني باسمه القديم «الفيلق العربي» الذي زال العام ١٩٥٦. كما يؤكد ان الانتخابات البلدية التي أجريت في الضفة الغربية المحتلة في العام ١٩٧٢ دلت على تمتع الملك حسين بتأييد واسع، دون ذكر أن